اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا

ورشة بناء قدرات الشراكة في الحكم الديمقراطي في جمهورية السودان

٢٤-٢٥ شباط/فبراير ٢٠٢١

ازدهارُ البلدان كرامةُ الإنسان

الأمم المتحدة
الاسكوا
ESCWA

اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا

الجلسة الثالثة

الشفافية والمحاسبة في النظام الديمقراطي

ازدهارُ البلدان كرامةُ الإنسان

الأمم المتحدة
الاسكوا
ESCWA

المدخل

يتوقع المواطنون من القيادات السياسية ومؤسسات الدولة خلال مسار العملية الانتقالية أن تعطي الأولوية للمصلحة العامة وأن تدير الموارد العامة بصدقٍ ومسؤولية.

غابت المساءلة والمحاسبة خلال العهود السابقة، وتم احتكار المعلومات في معظم الأحيان لأسبابٍ مختلفة، ممّا أدى إلى تفشي الفساد وانتشار ثقافة احتكار السلطة.

تقتضي المرحلة الانتقالية بناء الحكم على مبادئ الشفافية والمحاسبة من خلال ضمان حق جميع الجهات المعنية في الحصول على المعلومات وتطوير تشريعات وآليات ديمقراطية تشجع المشاركة وتسهّل تقييم الحكم ومراقبته، وبالتالي محاسبة المخطئين ضمن الآليات والمؤسسات المختصة، ممّا يقوّي دعائم الحكم ويبعد إمكانية استخدام العنف من أجل تقاسم الموارد

أهداف الجلسة

1. تعريف الشفافية والمحاسبة كمبادئ؛
2. تحديد مستويات الشفافية في التشريعات والقوانين والأنظمة، والتي يجب توافرها بغية تمكين المواطنين والجهات المعنية من الوصول إلى المعرفة والمعلومات المطلوبة للمشاركة الفاعلة؛
3. توضيح الأدوار المختلفة لمؤسسات الدولة والجهات غير الحكومية وتحديد نوعية العلاقة القائمة في ما بينها بغية تعزيز الشفافية والمحاسبة في الحكم.

بعض الأسئلة المحورية

- ✓ ما هي مستويات الشفافية وما هو نوع المعلومات التي يجب توافرها من أجل ضمان أداء نظام ديمقراطي سليم؟
- ✓ ما هي التشريعات والقوانين والأنظمة، التي يمكن الاعتماد عليها لتأمين الشفافية وتوفير القدرة على المحاسبة؟
- ✓ ما هو دور مؤسسات الدولة والجهات غير الحكومية في ضمان مبادئ الشفافية والمحاسبة؟

تعريف الشفافية والمحاسبة

سيتم في هذا الفصل اعتماد التعاريف التالية:

المحاسبة: وتعني القدرة على تحديد المسؤولية عن تصرفات الأشخاص داخل السلطة ومؤسسات الدولة.

الشفافية: وتعني أن المعلومات الموضوعية والأساسية حول نشاط مؤسسات الدولة متوافرة للمواطنين في الوقت المناسب.

مدخل نظري

الركيزة الأولى – شفافية الحكم

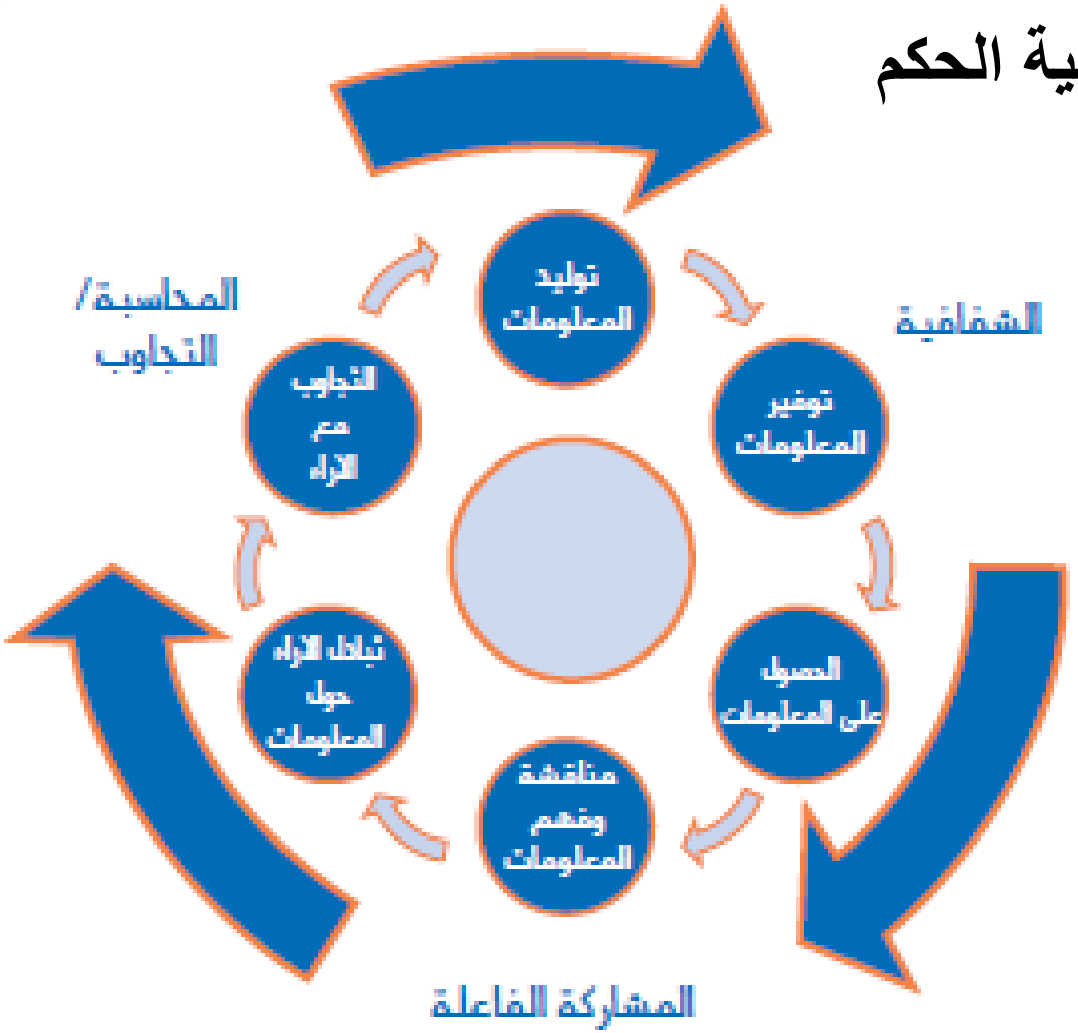

مستويات درجات شفافية الحكم

تقسّم المعلومات ودرجات شفافية الحكم إلى خمسة مستويات وهي:

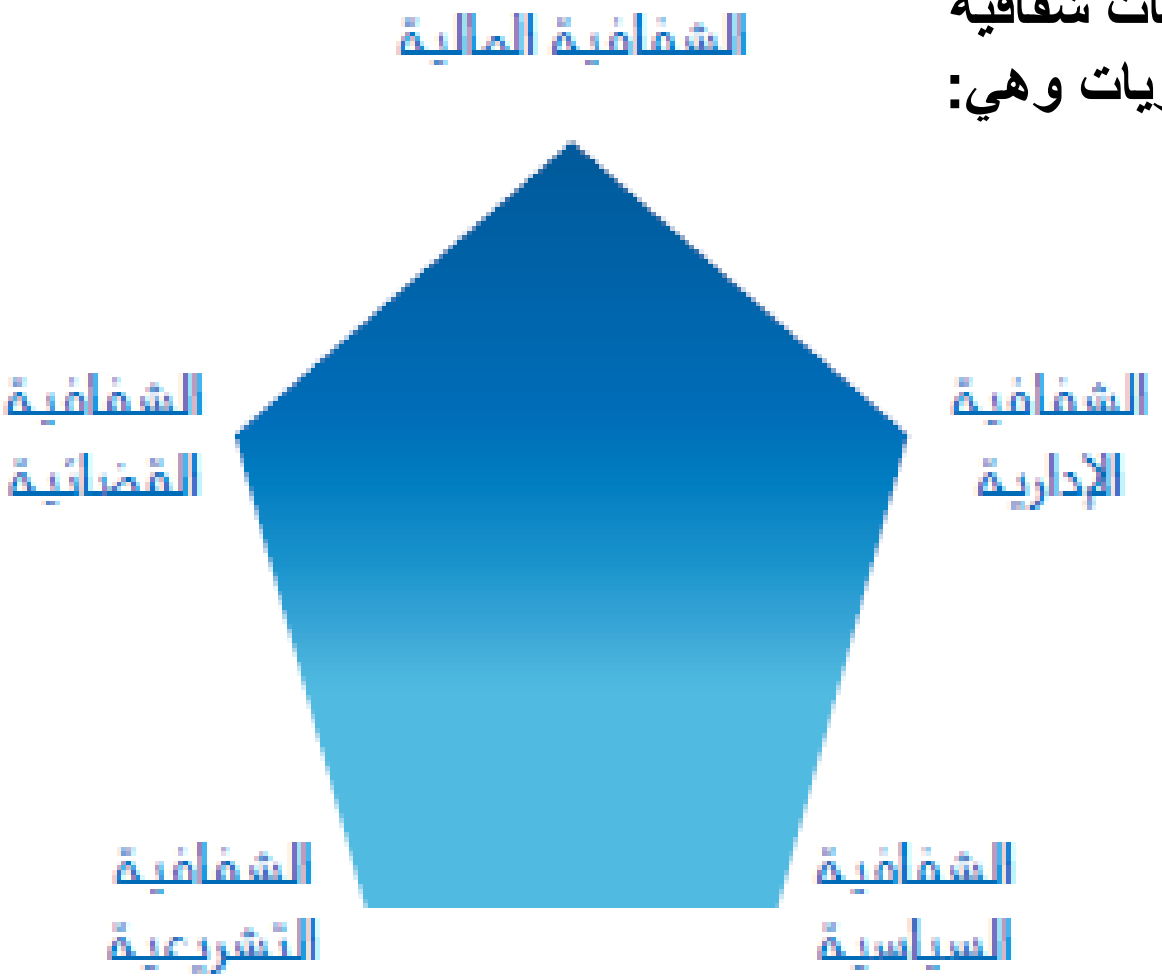

الركيزة الثانية - التشريعات: أي القوانين والأنظمة

- ✓ دستور يضمن فصل السلطات والحرية والمساواة؛
- ✓ قانون حرية الحصول على المعلومات؛
- ✓ قانون حماية كاشفي الفساد؛
- ✓ قانون الإثراء غير المشروع؛
- ✓ قانون يضمن مجتمع مدني فعال ومستقل؛
- ✓ قانون يضمن إعلام حرّ ومستقل؛
- ✓ قوانين تحمي الأقليات وتضمن مشاركتهم؛
- ✓ نظام انتخابي ديمقراطي يؤمن تمثيل صحيح؛
- ✓ نظام قضائي مستقل ونزيه؛
- ✓ نظام رقابي وتدقيق مالي؛

اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الفساد

اعتمدت الجمعية العمومية للأمم المتحدة هذه الاتفاقية في ٣١ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠٣، وبتوقيع الدول العربية التالية: المملكة الأردنية الهاشمية، الإمارات العربية المتحدة، مملكة البحرين، الجمهورية العربية السورية، جمهورية السودان، جمهورية العراق، دولة قطر، دولة الكويت، الجمهورية اللبنانية، جمهورية مصر العربية، الجمهورية اليمنية، ليبيا، الجمهورية الجزائرية، الجمهورية التونسية، المملكة المغربية، جمهورية جيبوتي، والجمهورية الموريتانية. وبموجب ثمانية فصول و ٧١ مادة، تلزم اتفاقية مكافحة الفساد هذه الدول بتنفيذ مجموعة واسعة ومفصلة من التدابير لمكافحة الفساد من خلال قوانينها ومؤسساتها وممارساتها. وترتكز أغراض هذه الاتفاقية على

١) ترويج وتدعيم التدابير الرامية إلى منع مكافحة الفساد بصورة أكفأ وأنجع

٢) ترويج وتيسير ودعم التعاون الدولي والمساعدة التقنية في مجال منع ومكافحة الفساد، بما في ذلك في مجال استرداد الموجودات؛ و

٣) تعزيز النزاهة والمساءلة والإدارة السليمة للشؤون العمومية والممتلكات العمومية.

المصدر: www.unodc.org/documents/treaties/UNCAC / Publications/Convention/0850024-_A.pdf -

الركيزة الثالثة – مشاركة مؤسسات الدولة والجهات غير الحكومية

أسئلة للنقاش

1. ما هي المعلومات التي يجب توفرها من أجل شفافية الحكم ومحاسبة المسؤولين؟

2. ما هي التحديات التي تواجه الجهات غير الحكومية وتضعف قدرتهم على المحاسبة، سواءً على صعيد القوانين أم الأنظمة أم الممارسة السياسية؟

3. من هي الجهات المسؤولة عن مكافحة الفساد وما هي الطرق التي يمكن أن يعتمدها المواطنون والمجتمع المدني لمحاسبتها؟

تمرين

1. من هي الجهات المعنية، الحكومية أو غير الحكومية، التي تتأثر إيجاباً أو سلباً لدى تعزيز الشفافية والمساءلة في الدولة؟

2. ما هي الآليات التي يجب توفرها من أجل تعزيز وسائل المساءلة والمحاسبة خلال المرحلة الانتقالية؟

شروط تفعيل الشفافية والمحاسبة

- **التعاون والاستقلالية** بين مؤسسات الدولة والجهات غير الحكومية مما يؤمن تواصلاً فعالاً في ما بينها، ويحصّن ديمقراطية الحكم؛

- **وضع آليات تشاورية** تشرك الفئات المتأثرة والجهات الداعمة وغير الداعمة قبل صياغة التشريعات والأنظمة وأثنائها؛

- **إطلاع** المواطنين والجهات المعنية من خلال استعمال وسائل الاتصال الأفضل واستخدام لغة مناسبة لتأمين التواصل في ما بينهم؛

- **تثقيف وبناء قدرات** الجهات الحكومية وغير الحكومية الجهات الحكومية وغير الحكومية، من خلال إطلاعهم على الأنظمة والقوانين المتعلقة بالشفافية والمحاسبة، ونشر قيم النزاهة في إدارة الشأن العام.

شكراً لكم!